



■ نجيب غلاب

# المؤتمر يقود التحولات الديمقراطية وأحزاب المشترك عامل إعاقة

■ الحاكم أكثر منطقية وواقعية في تعامله مع مسألة التحولات الديمقراطية ويمك إستراتيجية واضحة المعالم يسير عليها ويوظف كل إمكانياته لخدمتها وحرصاً ان تكون متوافقة مع التجربة اليمنية وواقع أهل اليمن ويمكن معرفة خطوطها وقياسها من رؤية وفلسفة القيادة السياسية للديمقراطية ومن خلال خطاب النخبة الداعمة المحيطة بالرئيس صالح والنخب المثقفة المؤيدة للمؤتمر في الجامعات والمؤسسات الثقافية والعلمية وفي الوسط الصحفي والتجاري وغيرهم

من النخب المثقفة والمتعلمة والنخب المجتمعية المختلفة الموالية للحاكم وهذا المهم من خلال البناء الفكري للمؤتمر وطبيعة تكوينه وتجربته السياسية ومن خلال تحليل السلوك السياسي للقيادة والمؤتمر والسياسات المتبعة لترسيخ الديمقراطية والسعي الحثيث لتأسيس الدولة اليمنية الحديثة الحاضن الأساسي للتحولات الديمقراطية لان الدولة القوية شرط اساسي لأي تحول.

## استطاع الرئيس أن يبني تحالفت وطنية واسعة لصالح الديمقراطية قبل الوحدة وبعدها

بالانفراد بالحكم رغم أن الإرادة الشعبية هي التي منحته هذا الحق. فتعامل الإصلاح مع الحاكم مثلاً في الانتخابات السابقة كان أشبه بمحاولة إنبات فرضية أن الديمقراطية مضرة بالحاكم ومهددة لسلطته ومصالحه كما أن هجومها القوي قبل القيادة من خلال التعامل مع القيادات والسماح للأحزاب بالعمل بشكل سرّي وكانت تعمل تحت سماع وبصر الأجهزة الأمنية، وفي هذه الفترة لعب الإخوان من السلطة بالائتلاف التي تؤسس لها الديمقراطية واعتبروا ذلك منافقاً لفكرة الشراكة والقسمة بعد انتصار الوحدة ونجاح ضغوطهم وسياساتهم في دفع الأمور إلى الحرب في عام ١٩٩٤م.. والهجوم بطريقة انتقامية وتحالف الإصلاح مع الخصوم ويتبنى مشروعاً انقلابياً على تجربة الرئيس السياسية كانت تحاول من جهة ثانية إثبات أن الإصلاح هو القرار على حماية الرئيس ومنحه شرعية شعبية والهدف إعادة بناء التحالف مع الرئيس وإضعاف المؤتمر واستخدموا كل طاقاتهم المكنة وخائب أساليبهم واتضح أن شرعية الرئيس وشعبيته أقوى من الأحزاب كلها، وأن قوتهم الفعلية مرتبطة بتحالفهم مع الرئيس، بما يعني لولا الرئيس والخدمات التي قدمها لحركة الإخوان ما أصبحت بالقوة التي هي عليها في الراهن.

### المؤتمر.. والوحدة

ومع الوحدة تعامل المؤتمر مع التحديت وبغفل وإتران وتفاعل مع الديمقراطية التعددية بثقة وقوة وشكل نقطة توازن لصراع القوى السياسية المختلفة والميزان الذي يسيطر التحولات الجديدة واستطاع بمسرح وسلاسة التفاعل مع القيم الديمقراطية بإبعادها الليبرالية لأن تجربة المؤتمر السياسية مؤسسة على الحرية أما الحزب الاشتراكي على الرغم أن هذه القيد كانت جديدة على تجربته إلا أنه تعامل معها بانفعال وتهور كالمئذنب الثابت من ماضيه الأسود ولكن كان التعامل القرب إلى التفات منه إلى القاعة وهذا يفسر انقلابه على نتائج الديمقراطية بعد انتخابات ١٩٩٢م، أما الإصلاح فدخل اللعبة من باب أنشأت الذات وإقناع الجميع خصوصاً القوى القومية والإشتراكية أنه الأقوى وشعبياً وبشكل الديمقراطية الأداة التي ستمكّنه من فرض هيمنته على الآخرين ولكنه ظل وما زال يعاني من مسألة الحسم لصالح القيم الديمقراطية وتعامله مع التحولات من المحاولة لتست إلا قبولاً بالامر الواقع ومحاولة استخفافها بخدم مصالح الحزب ونخبته السياسية، وعندما خسر بسببها انقلب عليها بالرفض الدائم لتنازحتها، عندما كان في السلطة لم يعترض عليها وعندما خرج من السلطة بسببها شكك بوجودها وسلوكه الراهن المشكك بالشرعية ونتائج الانتخابات ليس إلا رفضاً للديمقراطية بطريقة غير مباشرة.

### التحولات والنخبة الحاكمة

خلال حكم الرئيس صالح كانت الديمقراطية لها الأولوية راس الحرية في الإصلاح السياسي وبناء الدولة اليمنية الحديثة «ستتناول في مقالة قادمة رؤية الرئيس الفكري للديمقراطية، والنخبة التي يعتمد عليها الرئيس مغلغله من القوى المدنية الحديثة من ناحية ثانية استطاع الرئيس أن يبني تحالفات وطنية واسعة لصالح الديمقراطية قبل الوحدة ويعدها بما في ذلك السياسات التي اتبناها مع الإصلاح الإشتراكي قبل الحرب الأهلية واتفاقاته اللاحقة مع القوى السياسية المختلفة ورغم الاختلاف في المصالح والرؤى السياسي إلا أن المؤتمر يسعى بشكل دائم لبناء جبهة وطنية واسعة تعمل لصالح التحولات ولكن القوى المعارضة ما زالت

### الإشتراكي» لم يقدم أي نقد لتجربته السياسية.. و«الإصلاح» لم يحسم فكراً تعامله مع الديمقراطية

في عملية التثقيف السياسي من خلال التعصّب السياسي لعموم الجماهير وإشراكهم في صنع الفعل السياسي، وقد استطاع المؤتمر بدهو أن يوظف قوة وطاقته والقيادة الإصلاحية تحديث المجتمع وقيادة العملية التثمونية دون أن يدخل في صدام مع القوى التقليدية كالتقليدية والمؤسسات الدينية، بل عمل على إدخالها في لعبة الدولة ووظف إمكانياتهما الإيجابية لصالح الدولة وقبمها الحديثة، ولم ينساق المؤتمر بتهور في الحداد بل شكّلت سياساته قدرة إبداعية وفريدة في خلق توازن بين التقاليد والأفكار المحلية والقيم الحديثة، فمثلاً انظر كيف تعامل مع الإسلام والمذهبية جعل من الإسلام قيمة عليا كعقيدة وشرعية قابلة لكل جديد ومتوافقة مع التطور والتقدم الخدم للناس، ولم يتعامل مع المذهبية كمحدد أساسي للتعامل مع الواقع، ولكنه سمح لها بالحركة والفاعلية كمسألة شخصية لا لخلق للدولة بها ولم يوظفها في التعلية السياسية بل عمل على تحييدها وترجيحها تعمل بحرية تامة طالما ظلت بعيدة عن الوظائف السياسية، وقاوم بشدة كل المحاولات التمييزية بسبب ولوات ما قبل الدولة وهذه التمييزية التي تبناها المؤتمر سمحت له بالحرّة والقدرة على الإنجاز في جوانب الحرية السياسية ونشر ثقافة الديمقراطية بين أبناء الشعب متوافقة مع سياسات واضحة لتأسيس الدولة الحديثة.

في حواراتها ولقاءاتها واستقبلها تحلق مصالحتها والمعارضة تستغل سعي الحاكم لخلق عملية توافق فيما يخص الديمقراطية وتعامل مع المسألة بعقلية الباحث عن الغنمة من خلال تجاوز الإرادة الشعبية لصالح توزيع السلطة على أساس توافقي لا يعبر عن طبيعة القوى في المجتمع وإنما يرتكز على تجاهل الناس لصالح النخب الفاعلة في الساحة بصرف النظر عن قوتها الحقيقية في الساحة ولكن لم يستجيب لهذه التساومة رغم أنها جعلت المعارضة تزد خطاباً يستهدف الرئيس وعائلته وكناية وانتقاماً منه. ورغم أن إدخال جزء من المعارضة إلى الحكم بخدم مصالح الرئيس إلا أنه أدى مقاومة قوية حتى الآن لصالح البناء الديمقراطي ويتعامل مع المسألة باحتراف ديمقراطي فريد، ولم تجد المعارضة أمامها إلا تكرار مقولاتها المملة وانتهام المؤتمر

تقول حرمان الشعب من حقه في اختيار حكامه، وبما لا شك فيه أن هذه التفسيرات الفاسدة ليست إلا تعبير عن بنية فكرية لم تستوعب بعد القيم الديمقراطية. وفكرة الوصاية على الشعب نابعة من اعتقاد لدى النخب الحزبية المعارضة أنها هي الممثل الفعلي والمعبر عن إرادة الشعب وكل النتائج مرزورة والواقع يكلمه فاسد وزائف وأكثر وضحا هؤلاء محل الإرادة الشعبية فهم أكثر وضحا وفهما وعقيدة بما يعني أن الديمقراطية باطلة أن لم تصل بالنخب المؤلجة إلى مواقع الحكم. وعليه فإن تلك الأحزاب في حالة عدم قدرتها على الفوز بالطريقة السلمية فإنها ربما تتجه نحو الحلول العدمية كمنارسة العنف والمطالبة بالتغيبسير الجزري والشامل بنزعة ثورية والبدائية تكون برفض الشرعية الشعبية والأستمرار في تدمير صورة الفئات بالنشأج الديمقراطية والإرعاء أن الحكم مستبد ولا يملك شرعية والنخبة السياسية الحاكمة فاسدة وانتهازية والشعب جاهل ومتخلف وهذا كله تاسيس مراحل قائمة قد تنقلب على الخطاب المعلن السلمي لصالح العنف المتاصل في البنية الفكرية لأحزاب المشترك التي لم تتعرض لأي نقد أو تفكك حتى الآن.

فالحزب الإشتراكي لم يقدم أي نقد لتجربته السياسية قبل الوحدة التي كانت متناقضة كلياً مع خطابه الليبرالي بعد الوحدة، كما أنه لم يقدم أي نقد ولو بالتلميح لتجربته السياسية بعد الوحدة خصوصاً بعد انتخابات ١٩٩٢م ومحاولة الانقلاب على الديمقراطية والوحدة بإعلان الانفصال، والحركة الانقلابية لا تكن إلا انقلاباً رجعيّاً متخلفاً ليس على الوحدة وإنما على الديمقراطية وخوفاً منها. أما الحديث عن الديمقراطية بمثابة في كل مناسبة دون تمحيص للتجربة السابقة والواقع الراهن الذي تشتغل فيه فإن الديمقراطية هنا تحول إلى شعار ليس إلا.

أما الإخوان المسلمين في اليمن فإنهم

### صحة حليدية

وسعي القيادة والنخبة الداعمة نحو تشكيل جبهة واسعة لدعم تلك التحولات والمحاولة لنسب القوى المعارضة وفتح صفحة جديدة في الوقت الراهن دلالة واضحة على القاعة بأهمية أن تكون التحولات مسألة أجمع وطني حتى تكون أكثر فاعلية وحتى يتم التنازل نحو اتفاق جديدة لا أن الجزء الفاعل في المعارضة المشترك، ما زال يتعامل مع المسألة من بوابة ثانية تتحد عن الشراكة والقسمة والتوزيع للسلطة والثروة بصرف النظر عن الديمقراطية ونتيجة عدم الاستجابة لتلك المطالب اتجهت المعارضة إلى سياسة توجيه الاتهامات الفارغة المشككة بشكل دائم بالشرعية الشرعية وإرادة أبناء اليمن، وكان الأحدث بها أن تتعامل مع التحولات بدعم الموجود والنضال مع الحاكم لا يتبايسده بل ينافسسته في إطار القيم الديمقراطية وأن تجعل من نفسها رقيباً والوجه الآخر للحكم.

### وبهذا الخصوص نشير إلى القوى الديمقراطية المعارضة المستقلة وطلابها

## القوى السيلية في المشترك

## سلوكيات متناقضة وغامضة مع التحولات.. وعلى القوى المستقلة أن تتجاوز التعامل مع التحولات بنفس الطريقة

وعليماً أن نردك أن المصنوع من الدول الديمقراطية الناشئة وهي في الأطوار الأولى للتحول الديمقراطي وهذا ما لم ينته إليه المشترك وبعض مثقفيه والساسة الجدد الذين مارزوا في طور المراقبة السياسية للتحولات الديمقراطية التي تمر بها اليمن تشير بوتيرة عالية وإيجابية ومشاكل قليلة ويمكن القول أنها نموذج مثالي مقارنة بغيرها من الدول المتحولة نحو الديمقراطية. فالتحولات الديمقراطية عادة ما تكون عملية معقدة ومتشعبة ولا يمكن التقز وتجاوز المراحل أو حرقها للوصول إلى الغاية المثلى للديمقراطية. والمشكلة الكبيرة التي تواجه التحولات الديمقراطية هي التعامل معها بطريقة مثالية من خلال الدفع بها إلى مراحلها النهائية بحرق المراحل ومحاولة إزلال التجربة الديمقراطية للدول المتقدمة على الواقع اليمني دون مراعاة للفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعمر التجربة وهذه الطريقة قادت اليمن إلى أزمات متلاحقة انتهت بالحرب في بداياتها الأولى ولو لم تكن القيادة السياسية والنخبة الداعمة على قناعة بالخيار الديمقراطي لحدث تراجع وانتكاس للتحولات.

### الوصاية على إرادة الشعب

وفي الانتخابات الأخيرة على الرغم أنها أفضل انتخابات في مسيرة التجربة اليمنية إلا المعارضة نتيجة خسائرها بدأت تلمح بشكل غير مباشر أن الديمقراطية غير مجدية فأقنعت اليمنى فالحديث أن نتائج الانتخابات هي نتيجة لجهل الناس معناه أن الشعب غير ناضج ويحتاج إلى الوصاية بما يعني أن الديمقراطية التي تمنح الشعب حق تقريرير عن حكمه غير متوافقة مع الوضع اليمني وهذا القول يصل إلى نتيجة أن الانتخابات لا يمكن أن تنتج شرعية حقيقية، وهذه النظرة تحمل في طياتها مثلك غير مباشر رفض الديمقراطية ولا يمكن أن تعمل إلا بإعادة تأهيل الشعب وترتيبه وهذا التصور بالإمكان أن يصل إلى نتيجة

عوامل مؤثرة في التحول الديمقراطي وعادة ما تكون المراحل الأولى للتحول صعبة وشاقة ومعقدة وإذا لم يتم التعامل معها برؤية إستراتيجية مبنية على دراسات علمية فإن الديمقراطية ربما تقودنا إلى الصراع وهذا ما حدث في أزمة ١٩٩٣م حيث تعامل الحزب الإشتراكي مع الانتخابات بطريقة رافضة لتنازحتها وإدخلنا في أزمات متلاحقة انتهت بالحرب وبدل أن تتحول الديمقراطية إلى أداة لحل الصراع بطريقة سلمية فأنها انتجت حرباً، وعلى ما يبدو أن المؤشرات الأولى للتعامل مع نتائج الانتخابات في المرحلة الحالية من قبل المشترك وحاشيته من المسقطين تبين أنهم لم يستفيدوا من التجربة السابقة.

فأقبلوا بنتائج الديمقراطية وخوض غمار معارضة باحثة عن دعم التحولات والتحرك في المكتبات الدستورية والقانونية في القوة الدافعة للإصلاح والبناء والتعمير ومراقبة الحاكم ومحاسناته ومقاومة كل توجه منافض للقيم الديمقراطية برؤية واضحة وإستراتيجية متعقبة تتبنى ولا تهتم بتحت عن السلم لا العنف مؤسسة على الحب والخير لا الحقد والكراهية تبحت عن الصواب لا الحق المطلق الذي يقع خارج العمل السياسي هذا ما سيدري التحول ويخدم البلاد والعباد ويقود نحو التغيير الإيجابي والبناء.

ويشكل نشر المبادئ الديمقراطية وتكوين ثقافة قوية وواضحة بين الناس ونشر وترسيخ القيم والمبادئ الديمقراطية وتنقيف الناس بالقيم الحديثة، فمن الواضح بالتجربة أن ضعف القيم الديمقراطي ليس لدى الناس فقط بل لدى القيادات العنك المتاصل في البنية إعاقة كبير وربما يؤدي ذلك إلى ضعفها وعدم تطورها أياً كان إيمان القادة والنخبة بالديمقراطية، فالهشام الأحزاب والجمعيات السياسية المختلفة والقاعة الديمقراطية يخدم التحول أكثر من مناكفة الحاكم وتركيّن كل نشاطها في تصيد الخطاء التحولات رغم أهمية ذلك ولكن تناولها بطريقة علمية ومنهجية مركزة لمرحلة التحول وطبيعية الديمقراطية وشغلها في دوافع عالمائية وعربية.

### صديقي المعارض المستقل.

أكمل لكم حديثي مع صديقي الذي تحول من معارض منحنس للنظام إلى ناقد للمعارضة أشار صديقي بتصريحات قيادي أصلاحي بينهم الشعب بأجهد لأنهم لم ينتخبوا صرحش المشترك وقال منفصلاً هؤلاء لو امسكوا زمام الحكم في رؤيتهم المتحابية زعموا تدفعهم لمصادرة الإرادة الشعبية ولأموا الحريات والحقوق وأسسوا الدولة لتسيطر عليها النخبة أو الصفوة المثقفة وبقية أعضاء ختمهم بخد لاكراههم، قلت له فكيف يدعون أنهم قوى ديمقراطية وأرى أنك تتبالغ فرد بحماس هذه ليست الديمقراطية يا صديقي فكيف لنفس نتائج الانتخابات أنها نتاج أمة وجهل وتخلف الشعب فالأولى أن يحرم الشعب من حريته لصالح النخبة التي يجب أن تحكم وعلى الجماهير أن تطيع، ولكن خطابهم المعلن يتجه نحو الديمقراطية بشكلها الليبرالي قال أنفق معد في هذه المسألة ويتكلم مع تعامل مع المسألة بطريقة عادية وبأسلوب الذي يلمس الرزي الغربي وتكوينه وفكره ما زال يعيش من التقاليد بوجهها الصحيح يا صديقي المعارضة تبنيها الفكرية بكافة تياراتها التي تشكل المشترك ما زالت تتعامل مع الديمقراطية بطريقة سطحية ولم تحسم أمرها بشكل نهائي على مستوى الفكر وهذا يجعل من سلوكها العملي الرافض له لتنازحتها متوافق مع بنيتها الفكرية، قلت له كيف يمكننا تفسير حركة المعارضة وتبنيها للمقولات الديمقراطية على مستوى الخطاب والتعامل مع الياتها. رد على بصعجل أن الديمقراطية ليست إلا سلاحاً للمخارعة الحاكم وأداة ضرورية للوصول إلى الحكم بعد أن أقيقت أن العنف خيار مستحيل بل ودمدم لقوقتها وطاقاتها وغير مقبول عالمياً ولا محلياً وتابع سلوكها الحالي يوحي إنها ربما تؤمها شعارات تمويهية لمخادعة الخارج والداخل، هذه القوى يا صديقي متناقضة مع فكرة الديمقراطية ولم تحسم أمرها نهائياً وتتعامل بانتهازية مع الديمقراطية وهذا طبعاً يخلف مع من يرفضها بناء على أنها تهدد مصالحه ليس إلا كسبعض الأطراف في السلطة أو المعارضة ففي هذه الحالة يمكن ضمان مصالح هذه القوى وتصحيح المسألة مقبولة، أما من كانت بنيتها الفكرية متناقضة مع الديمقراطية يصبح من الصعبه بما كان حسم المسألة بسهولة، وأخذ يتابع سياسات المشترك غير المتعقبة وموقفها من نتائج الانتخابات بشكل من العواقب الكبيرة التي تواجه الديمقراطية اليمنية. ولكن هذه المسألة يمكن تجاوزها يا صديقي الخطير في الأمر أن فكر وسلوك هذه الأحزاب وطريقة تعاملها مع الواقع هذا متناقضة ومخالية وعدم أدرك لطبيعة البيئة المحيطة بالذوق الإيديولوجي لديه ربما يضعها وهذا يضعف التحولات فالمعارضة القوية جزء جوهري في التحولات والوجه الآخر في الداخل، أو الأناثية لدى الكثير من قياداتها ورضوخها لرضوخها لأصحاب المصالح وعلية المصالح لبعض الكتاب المستقلين واستشاراتهم التي أفسدت المعارضة الكثير من النشاط والحركة والخصاصة يا صديقي أن هزيمة المعارضة في المرحلة الحالية بخدم التحول الديمقراطي في تجربتنا الحالية ولا يعيقها كما يرى البعض بل العكس هو الصحيح، أحزاب المشتركة يا صديقي لم تتخلص من أفكارها القديمة القابعة في اللاوعي والرافضة للديمقراطية فحزب المشترك تتعامل مع الديمقراطية بانتهازية حتى تصلها إلى الحكم أريد توضيحاً للمسألة هنا توقف ووعدي أن ناقش المسألة في وقت لاحق ولعلي حاولت الإجابة بعمومية دون الدخول في التفاصيل.

### الاشتراكي» لم يقدم أي نقد لتجربته السياسية.. و«الإصلاح» لم يحسم فكراً تعامله مع الديمقراطية

في عملية التثقيف السياسي من خلال التعصّب السياسي لعموم الجماهير وإشراكهم في صنع الفعل السياسي، وقد استطاع المؤتمر بدهو أن يوظف قوة وطاقته والقيادة الإصلاحية تحديث المجتمع وقيادة العملية التثمونية دون أن يدخل في صدام مع القوى التقليدية كالتقليدية والمؤسسات الدينية، بل عمل على إدخالها في لعبة الدولة ووظف إمكانياتهما الإيجابية لصالح الدولة وقبمها الحديثة، ولم ينساق المؤتمر بتهور في الحداد بل شكّلت سياساته قدرة إبداعية وفريدة في خلق توازن بين التقاليد والأفكار المحلية والقيم الحديثة، فمثلاً انظر كيف تعامل مع الإسلام والمذهبية جعل من الإسلام قيمة عليا كعقيدة وشرعية قابلة لكل جديد ومتوافقة مع التطور والتقدم الخدم للناس، ولم يتعامل مع المذهبية كمحدد أساسي للتعامل مع الواقع، ولكنه سمح لها بالحركة والفاعلية كمسألة شخصية لا لخلق للدولة بها ولم يوظفها في التعلية السياسية بل عمل على تحييدها وترجيحها تعمل بحرية تامة طالما ظلت بعيدة عن الوظائف السياسية، وقاوم بشدة كل المحاولات التمييزية بسبب ولوات ما قبل الدولة وهذه التمييزية التي تبناها المؤتمر سمحت له بالحرّة والقدرة على الإنجاز في جوانب الحرية السياسية ونشر ثقافة الديمقراطية بين أبناء الشعب متوافقة مع سياسات واضحة لتأسيس الدولة الحديثة.

في حواراتها ولقاءاتها واستقبلها تحلق مصالحتها والمعارضة تستغل سعي الحاكم لخلق عملية توافق فيما يخص الديمقراطية وتعامل مع المسألة بعقلية الباحث عن الغنمة من خلال تجاوز الإرادة الشعبية لصالح توزيع السلطة على أساس توافقي لا يعبر عن طبيعة القوى في المجتمع وإنما يرتكز على تجاهل الناس لصالح النخب الفاعلة في الساحة بصرف النظر عن قوتها الحقيقية في الساحة ولكن لم يستجيب لهذه التساومة رغم أنها جعلت المعارضة تزد خطاباً يستهدف الرئيس وعائلته وكناية وانتقاماً منه. ورغم أن إدخال جزء من المعارضة إلى الحكم بخدم مصالح الرئيس إلا أنه أدى مقاومة قوية حتى الآن لصالح البناء الديمقراطي ويتعامل مع المسألة باحتراف ديمقراطي فريد، ولم تجد المعارضة أمامها إلا تكرار مقولاتها المملة وانتهام المؤتمر